كلية الحقوق
قسم القانون العام

اليمن ما بين الدولة الموحدة والدولة الفيدرالية

رؤية مستقبلية

((دراسة مقارنة))

رسالة مقدمة لكلية الحقوق بجامعة القاهرة

لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

رسالة مقدمة من الباحث

صالح علي علي البدوي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور/ رأفت إبراهيم فودة أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة	مشرفاً ورئيساً
الأستاذ الدكتور/ منصور محمد أحمد أستاذ القانون العام وعميد كلية الحقوق جامعة المنوفية	عضو اللجنة
المستشار الدكتور/ عبد الكريم محمد محمد المروى نائب رئيس هيئة قضايا الدولة	عضو اللجنة

٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ ﴿٣٢﴾ ﴾ سورة النمل.

الإهداء

إلى روح أمي (رحمها الله): من ســـهرتِ الليالي وأروتني من حنانها الدافئ ما استسهلتُ به كلَّ صعب.

***الي روح أبي (رحمه الله):** أول من علمني كيف أمسك بالقلم وأخط به الكلمات.*

***إلى شـــريكة حياتي زوجتي الحبيبة:** من صـــبرت وتحملت غيابي وانشغالي بإعداد رسالتي.*

*إلى فلذات كبدي وقرة عيني: **ابني وبناتي.***

أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله القائل (وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ) [1]، والصلاة والسلام على المشهود له من رب العالمين وأعدل العادلين بعظيم الخلق محمد بن عبد الله الطاهر الأمين القائل (مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ) [2].

وانطلاقًا من هذا الخلق النبوي العظيم أقول الحمد لله الذي وفقني إلى الالتقاء بالعالم الجليل الأستاذ الدكتور/ رأفت إبراهيم فودة الذي أكرمني الله بموافقته على الإشراف عليَّ في إعداد هذه الرسالة. لقد كفى ووفى وكان خير معين لي بعد الله جل وعلا في إكمال رسالتي هذه منذ كانت فكرة وجنينًا تدور في خلجات صدري. فمن أول لقاء علمي غمرني بعطائه، وأغدق عليَّ بأفكاره، فكان ذلك بوصلة حركات سيري في طريق البحث والدراسة. وشهادة لله أنه كان ومازال عالمًا في تواضعه ونصحه وإرشاده، فنعم العالم الجليل أنت، فلك مني كل الاحترام والتقدير والعرفان بحسن الصنيع مغروس في فؤادي الذي ينبض بحبر مداده. ومهما قلت فيه فلن تستطيع كلماتي أن توفيه حقه ولن يستطيع أن يجازيه غير رب البرية، فجزاه الله عني خير الجزاء. والشكر موصول إلى الأستاذين الجليلين من تشرفت باشتراكهما في مناقشة رسالتي والحكم عليها: الأستاذ الدكتور/ منصور محمد أحمد أستاذ القانون العام وعميد كلية الحقوق بجامعة المنوفية، والمستشار الدكتور/ عبد الكريم محمد محمد السروى نائب رئيس هيئة قضايا الدولة، فلهما مني جزيل الشكر والتقدير والعرفان.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان لإدارة جامعة القاهرة عامة وكلية الحقوق خاصة ولكافة العاملين في الدراسات العليا وأخص بالذكر أسرة قسم القانون العام في الكلية. كما لا أنسى أن أقدم شكري إلى جميع العاملين في المكتبات الحكومية وغير الحكومية داخل مصر أو في اليمن التي ترددت عليها أثناء مرحلة إعداد وكتابة رسالتي هذه.

---

(١) سورة القلم – الآية رقم (٤).

(٢) أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي – الوسيط في تفسير القرآن المجيد – بيروت – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – ١٩٩٤م – الجزء الرابع – ص٥١٣.

المقدمة

لم تكن الأزمة السياسية التي سبقت ثورة الشباب عام ٢٠١١م هي الأولى التي تعرضت لها اليمن الناتجة عن عدم الاستقرار السياسي؛ إذ لم تنعم اليمن بالاستقرار السياسي كثيرًا، فقد تعرضت على مدى العصور لأزمات سياسية كثيرة أدت إلى قيام ثورات وحروب وانقلابات. ويمكن القول بأن تاريخ اليمن يكشف عن حالات كثيرة من عدم الاستقرار السياسي باستثناء فترات تاريخية محددة اتسمت بحالة من الاستقرار، مما ساهم في قيام دول مستقرة استطاعت أن تبني حضارات شهد لها التاريخ امتدت لقرون وتركت موروثاً حضاريًا في إدارة الدول وقيادة الشعوب.

وبالانتقال إلى اليمن المعاصر وبالتحديد اليمن الموحد، فخلال ما يقرب من ثلاثين عاماً منذ قيام الجمهورية اليمنية لم يستقر الوضع السياسي بسبب الصراع العنيف على السلطة، الذي جاء نتيجة للاستبداد السياسي ومحاولة الانفراد بالحكم وتوريثه.

وفي ظل عدم الاستقرار السياسي غاب الاستقرار الأمني والاستقرار الاقتصادي، حيث شهدت اليمن ازدياد حوادث الاغتيالات السياسية حتى صارت ظاهرة، خاصة في المرحلة الانتقالية التي تلت قيام الوحدة، وبعدها قامت الحرب الأهلية عام ١٩٩٤م بين الحزبين الحاكمين والتي انتهت بهزيمة الحزب الاشتراكي. وخلال الفترة من قيام الجمهورية اليمنية إلى اندلاع ثورة الشباب زادت الحروب القبلية وتنامت ظاهرتي اختطاف الأجانب والتفجيرات الإرهابية.

كما أفرز الاستبداد السياسي والانفراد بالسلطة والاستئثار بالثروة، القضية الجنوبية التي ظهرت عام ٢٠٠٧م وبدأت بمطالبة حقوقية وإصلاح مسار الوحدة إلى أن وصلت إلى المطالبة بالانفصال. كذلك قام تمرد مسلح على النظام في مناطق شمال الشمال، حيث دخلت الدولة في مواجهات مسلحة مع جماعة الحوثي على مدار ستة حروب امتدت من عام ٢٠٠٤م إلى عام ٢٠١١م.

جدول المحتويات

الإهداء ٢
شكر وتقدير ٣
المقدمة ٤

الفصل الأول التمهيدي: تاريخ نظام الحكم للدولة اليمنية عبر العصور ١٥

المبحث الأول: تاريخ نظام الحكم للدولة اليمنية في العصر القديم ١٧
المطلب الأول: نظام الحكم للدول اليمنية في عصر ما قبل الإسلام ١٨
الفرع الأول نبذة تاريخية عن الدول الخمس الكبرى ١٩
الغصن الأول دولة معين ١٩
الغصن الثاني دولة قتبان ٢٢
الغصن الثالث دولة حضرموت ٢٣
الغصن الرابع دولة سبأ ٢٥
الغصن الخامس دولة حِميَر ٢٧
الفرع الثاني نظام الحكم لدول اليمن في عصر ما قبل الإسلام ٢٨
الغصن الأول أساس الحكم ونوعه ٢٨
الغصن الثاني السلطات العامة ٣١
المطلب الثاني نظام الحكم لولاية اليمن في صدر الإسلام ٣٨
الفرع الأول نظام الحكم لولاية اليمن في عصر النبوة ٣٩
الغصن الأول دخول اليمن في الإسلام ٣٩
الغصن الثاني دستور الدولة الإسلامية في عصر النبوة ٤٠
الغصن الثالث مراحل تشكيل النظام السياسي والإداري لليمن ٤١
الغصن الرابع السلطات العامة في الدولة ٤٤
الفرع الثاني نظام الحكم لولاية اليمن في عصر الخلافة الراشدة ٤٩
الغصن الأول شكل الولاية اليمنية في عهد الخلفاء الراشدين ٤٩
الغصن الثاني السلطات العامة في الدولة ٥١
الفرع الثالث نظام الحكم لولاية اليمن في عصر الخلافتين الأموية والعباسية ٥٤
الغصن الأول نظام تولي الحكم في العهدين الأموي والعباسي (ابتداع التوريث) ٥٥
الغصن الثاني اليمن ولاية واحدة في العهدين: الأموي والعباسي ٥٦
الغصن الثالث السلطات العامة في الدولة ٥٧
المطلب الثالث نظام الحكم للدول اليمنية في عهد الدويلات المستقلة ٦١
الفرع الأول أنواع الدول في عهد الدويلات المستقلة ٦٣
الغصن الأول الدول التابعة ٦٣
الغصن الثاني الدول المستقلة ٦٦
الفرع الثاني ملامح نظام الحكم في عهد الدويلات المستقلة ٦٦
المبحث الثاني تاريخ نظام الحكم للدولة اليمنية في العصر الحديث ٦٨
المطلب الأول نظام الحكم لولاية اليمن في عهد الإمبراطورية العثمانية ٦٨
الفرع الأول التواجد العثماني في اليمن ٦٩

الفصل الأول التواجد العثماني الأول (١٥٣٨-١٦٣٦م) ٧٠
الفصل الثاني التواجد العثماني الثاني (١٨٧٢ - ١٩١٨م) ٧٢
الفرع الثاني السلطات العامة لولاية اليمن ٧٣
الفصل الأول السلطة التنفيذية ٧٣
الفصل الثاني السلطة التشريعية ٧٥
الفصل الثالث السلطة القضائية ٧٧
المطلب الثاني نظام الحكم لمستعمرة عدن ومحمياتها في عهد الاستعمار البريطاني ٧٨
الفرع الأول مستعمرة عدن ٧٩
الفصل الأول احتلال مدينة عدن بالقوة ٧٩
الفصل الثاني السلطات العامة لمستعمرة عدن ٨٠
الفرع الثاني محميات عدن () ٨٤
الفصل الأول المركز القانوني لمحميات عدن ٨٤
الفصل الثاني الاتفاقيات والمعاهدات ٨٦
الفرع الثالث إنشاء الاتحاد الفيدرالي لإمارات الجنوب العربي ١٩٥٩ م ٨٩
الفصل الأول الوثائق المنشئة لاتحاد الجنوب العربي ٩٠
الفصل الثاني إعلان قيام الاتحاد ٩١
الفصل الثالث المؤسسات العامة لاتحاد الجنوب العربي ٩٢
المطلب الثالث تقسيم اليمن إلى شطرين وترسيم الحدود بينهما ٩٦
الفرع الأول المراحل التي مرت بها اليمن باتجاه التقسيم ٩٧
الفصل الأول مرحلة ما بعد الحكم العثماني الأول ٩٧
الفصل الثاني مرحلة الاستعمار البريطاني () ٩٨
الفصل الثالث مرحلة الصراع بين الإنجليز والأتراك ١٠٠
الفرع الثاني ترسيم الحدود بين الشطرين ١٠٢
الفرع الثالث محاولة إعادة توحيد اليمن بعد الترسيم ١٠٣
الفصل الأول محاولة العثمانيين ١٠٣
الفصل الثاني محاولة الإمام يحيى حميد الدين ١٠٤
المبحث الثالث تاريخ نظام الحكم للدولة اليمنية في التاريخ المعاصر ١٠٧
المطلب الأول نظام الحكم في المملكة المتوكلية اليمنية ١٠٧
الفرع الأول طبيعة نظام الحكم في المملكة المتوكلية ١٠٨
الفصل الأول أساس الحكم في المملكة المتوكلية اليمنية ١٠٨
الفصل الثاني دستور المملكة المتوكلية اليمنية ١١٠
الفصل الثالث نظام تولي السلطة في المملكة المتوكلية ١١١
الفرع الثاني السلطات العامة في دولة المملكة المتوكلية ١١٢
الفصل الأول السلطة التنفيذية ١١٣
الفصل الثاني السلطة التشريعية ١١٤
الفصل الثالث السلطة القضائية ١١٥
الفرع الثالث التقسيم الإداري لليمن في عهد المملكة المتوكلية ١١٦
الفرع الرابع انتهاء عهد المملكة المتوكلية ١١٨
الفصل الأول الانتفاضات والحركات الثورية ١١٨
الفصل الثاني قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١١٩
المطلب الثاني نظام الحكم في الجمهورية العربية اليمنية () ١٢١
الفرع الأول التحديات التي واجهت الجمهورية ١٢١

الغصن الأول الحرب الأهلية بين الملكيين والجمهوريين ١٢١
الغصن الثاني الصراع السياسي بين الجمهوريين ١٢٣
الفرع الثاني تطور النظام السياسي في الجمهورية العربية اليمنية ١٢٤
الغصن الأول التطور الدستوري ١٢٥
الغصن الثاني تطور السلطة التنفيذية ١٣٣
الغصن الثالث تطور السلطة التشريعية ١٣٨
الغصن الرابع تطور السلطة القضائية ١٤٣
الفرع الثالث التقسيم الإداري للجمهورية العربية اليمنية وإدارتها المحلية ١٤٥
الغصن الأول التقسيم الإداري ١٤٥
الغصن الثاني الإدارة المحلية ١٤٦
المطلب الثالث نظام الحكم في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ١٤٨
الفرع الأول الصراع السياسي وطبيعته ١٤٩
الغصن الأول الصراع الإيديولوجي ١٤٩
الغصن الثاني الصراع المناطقي ١٥٠
الفرع الثاني تطور النظام السياسي ١٥١
الغصن الأول التطور الدستوري ١٥١
الغصن الثاني تطور السلطة التنفيذية ١٥٣
الغصن الثالث تطور السلطة التشريعية ١٥٥
الغصن الرابع تطور السلطة القضائية ١٥٧
الفرع الثالث التقسيم الإداري للجمهورية ونظام الإدارة المحلية ١٥٩
الغصن الأول التقسيم الإداري ١٥٩
الغصن الثاني الإدارة المحلية ١٦٠

الفصل الثاني الدولة اليمنية الموحدة في ظل النظام الموحد ١٦٢

المبحث الأول قيام الجمهورية اليمنية ومراحل تطورها السياسي وإطارها الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي ١٦٣
المطلب الأول قيام الجمهورية اليمنية ١٦٤
الفرع الأول اللقاءات والاتفاقيات التي هيأت لقيام الجمهورية اليمنية ١٦٥
الفرع الثاني العوامل التي ساعدت على قيام الوحدة اليمنية ١٧٢
الغصن الأول العوامل الداخلية ١٧٢
الغصن الثاني العوامل الإقليمية ١٧٤
الغصن الثالث العوامل الدولية ١٧٥
الفرع الثالث إعلان قيام الجمهورية اليمنية ١٧٦
المطلب الثاني مراحل التطور السياسي ١٧٩
الفرع الأول المرحلة الانتقالية (١٩٩٠- ١٩٩٣م) ١٧٩
الغصن الأول تقاسم السلطة بين الحزبين الحاكمين ١٧٩
الغصن الثاني توتر العلاقة بين الحزبين الحاكمين ١٨١
الغصن الثالث الانفتاح السياسي والديمقراطي ١٨٢
الفرع الثاني مرحلة الائتلاف الثلاثي (١٩٩٣ ـ ١٩٩٤م) ١٨٣
الفرع الثالث مرحلة الائتلاف الثنائي (١٩٩٤ ـ ١٩٩٧م) ١٨٥
الفرع الرابع مرحلة حكم الحزب الواحد (١٩٩٧ - ٢٠١١م) ١٨٨
الفرع الخامس مرحلة حكومة الوفاق الوطني (٢٠١١ - ٢٠١٤م) ١٩٣

الفصل الأول تنظيم المؤسسات الانتقالية ١٩٣
الفصل الثاني مؤتمر الحوار الوطني ١٩٨
المطلب الثالث الإطار الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي ٢٠٠
الفرع الأول الطبيعة الجغرافية ٢٠١
الفصل الأول الموقع الجغرافي والتعداد السكاني ٢٠١
الفصل الثاني التقسيمات الطبيعية ٢٠٣
الفصل الثالث المناخ ٢٠٥
الفصل الرابع أثر التنوع الجغرافي على السكان ٢٠٦
الفرع الثاني البيئة الاجتماعية ٢٠٨
الفصل الأول التعدد الفئوي ٢٠٨
الفصل الثاني التعدد القبلي ٢١١
الفصل الثالث التعدد المذهبي ٢١٤
الفرع الثالث البيئة الاقتصادية ٢١٦
الفصل الأول السياسة الاقتصادية ٢١٧
الفصل الثاني مقومات الاقتصاد اليمني ٢١٨
المبحث الثاني دستور الجمهورية اليمنية طبيعة النشأة وأثر التعديلات ٢٢٣
المطلب الأول طبيعة نشأة دستور الجمهورية اليمنية ٢٢٤
الفرع الأول النظرية العامة في وضع الدساتير ٢٢٥
الفصل الأول السلطة التأسيسية ٢٢٥
الفصل الثاني أساليب وضع الدساتير ٢٢٦
الفرع الثاني السلطة التأسيسية التي وضعت الدستور اليمني ٢٣٤
الفرع الثالث أسلوب وضع الدستور اليمني ٢٣٧
المطلب الثاني التعديل الدستوري الأول وأثره على النظام السياسي ٢٤١
الفرع الأول المطالبة بتعديل دستور ١٩٩١م ٢٤٢
الفصل الأول التيار المعارض لتعديل الدستور ٢٤٢
الفصل الثاني التيار المطالب بتعديل الدستور ٢٤٣
الفرع الثاني الظروف المصاحبة للتعديل الأول ومبرراته ٢٤٤
الفصل الأول الأحداث التي صاحبت التعديل الأول ٢٤٤
الفصل الثاني المبررات العامة للتعديل ٢٤٥
الفرع الثالث آثار التعديل الأول على النظام السياسي ٢٤٦
الفصل الأول أثر التعديل على الأسس السياسية وشكل نظام الحكم ٢٤٧
الفصل الثاني أثر التعديل على السلطات الثلاث ٢٤٩
الفصل الثالث أثر التعديل على طبيعة أحكام الدستور ٢٥٢
المطلب الثالث التعديل الدستوري الثاني وأثره على النظام السياسي ٢٥٣
الفرع الأول أسباب ومبررات التعديل الثاني ٢٥٣
الفرع الثاني آثار التعديل الثاني على النظام السياسي ٢٥٥
الفصل الأول أثر التعديل على السلطة التشريعية ٢٥٥
الفصل الثاني أثر التعديل على السلطة التنفيذية ٢٥٨
الفصل الثالث أثر التعديلات على طبيعة أحكام الدستور ٢٦١
المبحث الثالث شكل الدولة في الجمهورية اليمنية ٢٦٢
المطلب الأول مظاهر بساطة شكل دولة الجمهورية اليمنية ٢٦٣
الفرع الأول وحدة نظامها السياسي ٢٦٣
الفرع الثاني وحدة كيانها البشري ٢٦٤

الفرع الثالث وحدة كيانها الجغرافي ٢٦٥
المطلب الثاني التنظيم الإداري المركزي في الجمهورية اليمنية ٢٦٥
الفرع الأول رئيس الجمهورية ٢٦٨
الفرع الثاني رئيس مجلس الوزراء ٢٦٨
الفرع الثالث الوزراء في وزاراتهم ٢٧٠
الغصن الأول الوزير ٢٧١
الغصن الثاني معاونو الوزير ٢٧١
الفرع الثالث الأجهزة المعاونة للحومة المركزية ٢٧٢
الغصن الأول وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري ٢٧٣
الغصن الثاني الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ٢٧٤
المطلب الثالث تنظيم السلطة المحلية في الجمهورية اليمنية ٢٧٥
الفرع الأول الأجهزة المكونة للسلطة المحلية ٢٧٧
الغصن الأول رئيس الوحدة الإدارية ٢٧٨
الغصن الثاني المجلس المحلي للوحدة الإدارية ٢٨٠
الغصن الثالث المكتب التنفيذي في الوحدات الإدارية ٢٨٢
الفرع الثاني اختصاصات السلطة المحلية ٢٨٤
الغصن الأول اختصاصات رئيس الوحدة الإدارية ٢٨٤
الغصن الثاني اختصاصات المجلس المحلي ٢٨٥
الغصن الثالث اختصاصات المكتب التنفيذي للوحدة الإدارية ٢٨٧
الفرع الثالث الرقابة المركزية على المجالس المحلية ٢٨٨
الغصن الأول رقابة السلطة التشريعية ٢٨٨
الغصن الثاني رقابة السلطة القضائية ٢٨٩
الغصن الثالث رقابة السلطة التنفيذية أو الوصاية الإدارية ٢٩٠

الفصل الثالث انعدام الاستقرار السياسي في اليمن والدعوة لتطبيق النظام الفيدرالي ٢٩٤

المبحث الأول انعدم الاستقرار السياسي في اليمن ٢٩٥
المطلب الأول مظاهر انعدام الاستقرار السياسي ٢٩٧
الفرع الأول تفشي ظاهرة العنف السياسي ٢٩٧
الغصن الأول الاغتيالات السياسية ٢٩٨
الغصن الثاني اختطاف الأجانب ٣٠٠
الغصن الثالث الحروب القبلية ٣٠١
الفرع الثاني تناقص الشرعية السياسية للنظام الحاكم ٣٠٢
الغصن الأول الفساد السياسي ٣٠٣
الغصن الثاني الفساد المالي والإداري ٣٠٦
الغصن الثالث تدهور الوضع الاقتصادي ٣١٠
المطلب الثاني أسباب انعدام الاستقرار السياسي ٣١١
الفرع الأول خلل في بنية النظام السياسي ٣١٢
الغصن الأول اختلال مبدأ توازن السلطات ٣١٢
الغصن الثاني اختلال مبدأ تلازم السلطة مع المسؤولية ٣١٦
الفرع الثاني الصراع السياسي على السلطة ٣٢١
الغصن الأول آليات ووسائل السلطة الحاكمة ٣٢٢
الغصن الثاني وسائل وآليات الأحزاب السياسية المعارضة ٣٢٥

المطلب الثالث نتائج انعدام الاستقرار السياسي ٣٣٠
الفرع الأول الحركة الحوثية ٣٣٠
الغصن الأول نشأة الحركة الحوثية وتمددها ٣٣١
الغصن الثاني المواجهات المسلحة بين الدولة والحوثيين ٣٣٤
الغصن الثالث الانقضاض على الدولة والسيطرة على الحكم ٣٤١
الفرع الثاني القضية الجنوبية ٣٤٣
الغصن الأول عوامل نشوء القضية الجنوبية ٣٤٣
الغصن الثاني الحراك الجنوبي ٣٤٧
الغصن الثالث معالجة مؤتمر الحوار الوطني للقضية الجنوبية ٣٥٠
الفرع الثالث ظاهرة الإرهاب في اليمن ٣٥٢
الغصن الأول أسباب النشأة وعوامل الانتشار ٣٥٣
الغصن الثاني تنامي العمليات الإرهابية في اليمن ٣٥٦
الغصن الثالث التوظيف السياسي للإرهاب ٣٦١
المبحث الثاني تبني النظام الفيدرالي كطوق نجاة ٣٦٤
المطلب الأول التجارب العربية في إطار بحثها عن الاستقرار السياسي ٣٦٤
الفرع الأول تجربة النظام السياسي الطائفي في لبنان ٣٦٥
الغصن الأول مراحل تطور النظام السياسي الطائفي في لبنان ٣٦٦
الغصن الثاني الركائز التي يقوم عليها النظام السياسي في لبنان ٣٧٢
الغصن الثالث الطائفية السياسية في لبنان مشكلة أم حل ٣٧٥
الفرع الثاني التجربة الفيدرالية العراقية ٣٧٨
الغصن الأول التطور السياسي في العراق ٣٧٩
الغصن الثاني مراحل تبني النظام الفيدرالي في العراق ٣٨٢
الغصن الثالث مأزق المحاصصة في الفيدرالية العراقية ٣٨٥
الفرع الثالث التجربة الفيدرالية في الامارات العربية المتحدة ٣٨٧
الغصن الأول التاريخ السياسي لدولة الإمارات ٣٨٨
الغصن الثاني النظام الفيدرالي لدولة الإمارات ٣٩٣
الغصن الثالث تقييم التجربة الفيدرالية في الإمارات ٣٩٦
المطلب الثاني خيارات شكل الدولة الجديد لضمان الاستقرار وإنقاذ الوحدة ٤٠٠
الفرع الأول خيار الدولة البسيطة ذات اللامركزية الإدارية المحلية ٤٠١
الفرع الثاني خيار الدولة الفيدرالية ٤٠٤
الغصن الأول مراحل تبني فكرة الدولة الفيدرالية ٤٠٥
الغصن الثاني صور الفيدرالية ٤٠٦
الغصن الثالث المخاوف التي تعتري معارضي الفيدرالية في اليمن ٤٠٨
المطلب الثالث مبررات الفيدرالية في اليمن وتحديات التطبيق ٤١٠
الفرع الأول مبررات تبني تطبيق الفيدرالية في اليمن ٤١١
الغصن الأول الحفاظ على وحدة الشعب وسيادة الدولة ٤١١
الغصن الثاني منع الاستبداد السياسي وتفادي احتكار السلطة ٤١٣
الغصن الثالث التوزيع العادل للثروة الوطنية والنهوض بالتنمية المحلية ٤١٥
الغصن الرابع ضمان لتطبيق الديمقراطية الحقيقية ٤١٧
الفرع الثاني التحديات التي تواجه تطبيق الفيدرالية في اليمن ٤٢٠
الغصن الأول تحديات ذات أبعاد سياسية ٤٢٠
الغصن الثاني تحديات ذات أبعاد اجتماعية ٤٢١
الغصن الثالث تحديات ذات أبعاد اقتصادية ٤٢٢

الغصن الرابع_الحرب الأهلية ٤٢٤
المبحث الثالث_ملامح النظام الفيدرالي المرتقب في اليمن ٤٢٩
المطلب الأول مظاهر الفيدرالية المرتقبة في اليمن ٤٢٩
الفرع الأول_مظهر وحدة الدولة اليمنية المرتقبة ٤٣٠
الغصن الأول_وحدة شعب الدولة ٤٣١
الغصن الثاني_وحدة إقليم الدولة ٤٣١
الغصن الثالث وحدة السلطة السياسية الفيدرالية ٤٣٢
الغصن الرابع_وحدة الشخصية القانونية ٤٤٠
الغصن الخامس_وحدة الدستور الفيدرالي ٤٤١
الفرع الثاني_مظهر استقلال الأقاليم والولايات ٤٤٢
الغصن الأول_المؤسسات الدستورية الخاصة بالإقليم ٤٤٣
الغصن الثاني_المؤسسات الدستورية الخاصة بالولاية ٤٤٧
الغصن الثالث_المؤسسات الدستورية الخاصة بمدينتي صنعاء وعدن ٤٤٨
الفرع الثالث_مظهر الاشتراك في الحكم ٤٥٠
الغصن الأول_الاشتراك في تعديل الدستور الفيدرالي ٤٥١
الغصن الثاني_الاشتراك في سن التشريعات الفيدرالية ٤٥٢
الغصن الثالث الاشتراك في إدارة الدولة الفيدرالية ٤٥٣
المطلب الثاني_طبيعة الدستور الفيدرالي المرتقب ورسمه للخريطة الفيدرالية وتوزيعه للسلطة في اليمن . ٤٥٤
الفرع الأول_طبيعة الدستور الفيدرالي المرتقب لليمن الجديد ٤٥٤
الغصن الأول_طريقة وضع الدستور الفيدرالي المرتقب ٤٥٥
الغصن الثاني_طبيعة أحكام الدستور الفيدرالي المرتقب ٤٦١
الفرع الثاني_رسم الدستور المرتقب للخريطة الفيدرالية في اليمن ٤٦٣
الغصن الأول_رسم مسودة الدستور للأقاليم ٤٦٣
الغصن الثاني_مستويات الحكم في مسودة الدستور وتنظيم العلاقة بينها ٤٦٦
الغصن الثالث_تقييم رسم المسودة للخريطة الفيدرالية في اليمن ٤٦٩
الفرع الثالث_توزيع مسودة الدستور للسلطات ٤٧٦
الغصن الأول_النموذج الإزدواجي في توزيع السلطات ٤٧٧
الغصن الثاني_النموذج الاندماجي أو التشابكي في توزيع السلطات ٤٨١
الغصن الثالث_الاختصاصات المتبقية ٤٨١
الخاتمة ٤٨٤
أولاً: النتائج ٤٨٤
ثانيًا التوصيات ٤٨٨
جدول المحتويات ٥٣٠

مستخلص الرسالة

تأتي هذه الرسالة العلمية في المقام الأول للدفاع عن الوحدة اليمنية، وذلك بتبني نظام اللامركزية الإدارية والسياسية -النظام الفيدرالي- بعد فشل النظام المركزي في الحفاظ عليها. كما تهدف لإيجاد حل منطقي للخروج من حالة الاستبداد السياسي وعدم الاستقرار الذي عانت منه اليمن ولازالت تعاني، وذلك عن طريق تقسيم السلطة وتوزيع الثروة التي بسببهما ظل اليمنيون في صراع دائم. بالإضافة إلى ذلك جاءت هذه الرسالة للوصول إلى رؤية منطقية وعملية لإنهاء الحرب الأهلية المستعرة، وإيجاد تسوية سياسية عادلة تضمن للبلاد الخروج الآمن، وتضع اليمنيين على بداية الطريق الصحيح لبناء اليمن الجديد الموحد الذي يتطلعون إليه، وإقامة دولتهم القائمة على العدالة والديمقراطية والحرية والمساواة في ظل النظام والقانون.

الكلمات الدالة:

- نظام اللامركزية الإدارية والسياسية -النظام الفيدرالي- حالة الاستبداد السياسي- وعدم الاستقرار- توزيع الثروة- إيجاد تسوية سياسية عادلة تضمن للبلاد الخروج الآمن.